

قياس آثار تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال (دراسة تجريبية)

إبراهيم محمد السباعي
أستاذ المحاسبة
كلية التجارة
جامعة القاهرة

أبني عبد العزيز مصطفى المليجي
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
معهد الجيزة للعلوم الإدارية
lobnaelmelegy2020@gmail.com

أحمد فؤاد البيومي
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة
جامعة القاهرة

مستخلص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى قياس آثار تقييم مديري الائتمان المصرفي لكلاً من المقدرة الإدارية، ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط أو آليات الحوكمة على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال. واعتمدت الدراسة في الجانب التطبيقي منها على إجراء دراسة تجريبية لحالة عملية افتراضية لإحدى الشركات طالبة الائتمان تم توزيعها على عينة مكونة من ١٤٣ مفردة من مديري ومحلي الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية المصرية الأربعة الكبرى (البنك الأهلي المصري - بنك مصر - البنك التجاري الدولي CIB - بنك قطر الوطني QNB)، وتم استخدام التصميم العاملي 2×2 Factorial design في إجراء الدراسة التجريبية؛ وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها وجود تأثير إيجابي معنوي ذو دلالة إحصائية لتقييم مديري الائتمان المصرفي لكلاً من المقدرة الإدارية، ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.

الكلمات المفتاحية

منح الائتمان المصرفي، ضوابط أو آليات حوكمة الشركات، المقدرة الإدارية، البنوك التجارية

تم استلام البحث في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢، وقبوله للنشر في ١٤ مارس ٢٠٢٣.

١. مقدمة:

تواجه البنوك تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعاً عالمياً والتي نتجت عن مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، والاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات، والاتجاه نحو سياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي، وما يرافق ذلك من إزالة القيود أمام الاستثمار، ومن أحد وظائف البنك المهمة هي عمل البنك كوعاء للمدخرات، عليه إقراض هذه المدخرات المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية؛ لدفع عملية النشاط الاقتصادي، وتحقيق خطة التنمية الاقتصادية القومية من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن الربح؛ كون أن هذه العملية تمثل المحور الرئيس لإيرادات أي بنك مهما تعددت مصادر الإيرادات الأخرى، مما يجعل المسؤولين في البنك يولون عناية كبيرة للوظيفة الائتمانية، خاصة فيما يتعلق بجانب منح القروض، حيث يقوم مسؤولي الائتمان بوضع سياسات ملائمة من أجل تحقيق عوائد مرتفعة للبنك عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الائتمان.

إن قرار منح الائتمان ليس بالقرار الهين، كما أنه يحتاج إلى دراسة حذرة، وأدوات متعددة تساعد مانح الائتمان وتمده بالمعلومات التي تؤهله لاتخاذ مثل هذا القرار، ومن ثم فلا يفضل منح الائتمان لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوافر مجموعة من المعايير أو الشروط بالشكل الذي يحفز البنك ويدفعه إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها هذا الائتمان.

ومن الملاحظ أن البنوك عند دراسة وضع الشركة طالبة الائتمان لاتخاذها القرار سواء بمنح الائتمان أو عدمه فإنها تهتم بشكل أساسي بالجوانب المالية للشركة، في حين تولي اهتماماً أقل بالجوانب الأخرى غير المالية، وعلى صعيد آخر فقد تزايد الاهتمام بالمعلومات غير المالية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الشركات، ومن الاتجاهات الحديثة في هذا الشأن: نموذج التقييم المتوازن للأداء (Balanced Scorecard (BSC، والمفاهيم الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية، ومن الاتجاهات الحديثة غير المالية أيضاً تقييم المقدرة الإدارية للشركة (Managerial Ability ومدى التزامها بتطبيق ضوابط الحوكمة (Corporate Governance.

٢. مشكلة الدراسة:

يمثل مفهوم المقدرة الإدارية وكيفية قياسها محورا مهما للعديد من الدراسات والبحوث الأكاديمية، والتي تهتم بتحديد تأثير الإدارة على أداء الشركات والقرارات الاستثمارية والتمويلية (Andreou et al, 2016; Bahri et al, 2015; Bonsall et al, 2016)، فبعض هذه الدراسات تناولت تأثير المقدرة الإدارية للشركة وعلاقتها بقرار منح الائتمان مثل: دراسة (Andreou et al, 2016; Cornaggia et al, 2016; Bonsall et al, 2017)، في حين أكدت أغلب الدراسات على أهمية الجوانب والعوامل التي تتعلق بالإدارة كالقدرات والمواهب الإدارية، وسمعة المديرين والتي تؤثر على النتائج الاقتصادية للشركة (إبراهيم، ٢٠١٧). فالمقدرة الإدارية للمديرين تعد محدد رئيسي لنجاح الشركات واستدامة أدائها في الوقت الحالي خاصة بعد أن أصبحت بيئة الأعمال تتسم بسرعة التحرك نحو التطوير والتنوع (Kazemi and Ghaemi, 2016).

إن الشركات التي لديها مديرون ذوو مقدرة إدارية عالية تستطيع جذب جهات التمويل الخارجية والدخول إلى أسواق رأس المال بشكل أكثر سهولة والذي يؤثر بدوره على السياسات المالية للشركة، وتتضمن المقدرة الإدارية (خصائص المديرين) المعرفة والمهوية والسمعة والمهارات والخبرات الشخصية التي تمكن المديرين من استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وتحويلها إلى إيرادات، مما يقلل من الهدر ويساهم في خلق قيمة للمنشأة في نهاية المطاف (Berglund et al., 2018)، كما تمكنهم من تحديد التغيرات التي تطرأ على البيئة التشغيلية والقانونية والمحاسبية وتغيرات أحوال السوق وبالتالي اتخاذ أحكام وقرارات أفضل، لذلك عبرت دراسة (Kazemi and Ghaemi, 2016) عن المقدرة الإدارية بأنها أحد أهم الأصول غير الملموسة التي تمتلكها الشركة والتي تؤدي إلى تحسين أدائها وزيادة قيمتها وقدرتها التنافسية في السوق.

أما بالنسبة لمدى التزام الشركة بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات، فتقوم الحوكمة بتنظيم العلاقة بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وتحديد المساهمين، والمديرين التنفيذيين للشركة، ومجلس الإدارة، بحيث تحدد الحوكمة مسؤوليات كل طرف وحقوقه. وتهدف الحوكمة إلى تعزيز الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة من خلال وضع مجموعة من القواعد التي يجب على الشركة التقيد بها (صيام، ٢٠٠٩). يتوقف التطبيق السليم لحوكمة الشركات من عدمه على مدى توافر مجموعة من الضوابط: ضوابط خارجية، وضوابط داخلية. ويتم التركيز على الضوابط الداخلية التي تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، ومن ثم فإن توافر وتطبيق الضوابط الداخلية للحوكمة من شأنه أن يؤدي إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة (Louizi & Kammoun, 2015).

هناك العديد من الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي (كما سيتم عرضها لاحقاً) أوضحت الدور الإيجابي الذي تلعبه المقدرة الإدارية وتأثيرها الإيجابي على قرار منح الائتمان وعلى التصنيفات الائتمانية مثل دراسة (Franco et al, 2017, Cornaggia, 2016, Francis, 2016, et al, 2016)، وكذلك توجد العديد من الدراسات السابقة التي أوضحت الدور والتأثير الإيجابي لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات على قرار منح الائتمان مثل دراسة (Alali et al, 2012, Webb and, 2012), (S-Sharma, 2010, Bradly et al, 2008, Ashbaugh-Skaife et al, 2006)، إلا أنه لم توجد دراسة واحدة سواء عربية أو اجنبية (في حدود اطلاع الباحثة) تناولت بالبحث والدراسة قياس آثار تقييم مديري ومحلي الائتمان المصرفي لكل من المقدرة الإدارية ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة على قرار منح الائتمان.

بناءً على ما تقدم يتبين أهمية دراسة الجوانب غير المالية في التأثير على قرارات منح الائتمان لدى مديري الائتمان بالبنوك التجارية، ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في قياس آثار تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية، ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.

٣. أهداف الدراسة:

- ١ - قياس أثر تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.
- ٢ - قياس أثر تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.

٤. أهمية الدراسة:

على الرغم من تعدد الكتابات والأبحاث العربية والأجنبية التي تناولت بالبحث دراسة المقدرة الإدارية، ودراسة حوكمة الشركات ومدى التزام الشركات بتطبيق ضوابطها، وكذلك دراسة قرار منح الائتمان، إلا أنه لم توجد دراسة واحدة سواء عربية أو أجنبية (في حدود اطلاع الباحثة) تناولت بالبحث والدراسة قياس آثار تقييم مديري ومحلي الائتمان المصرفي لكل من المقدرة الإدارية ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة على قرار منح الائتمان، لذا فإنه لسد هذه الفجوة البحثية الرئيسية بالدراسات السابقة، سعت الدراسة الحالية الي بحث مدى وجود دليل نظري وعملي يوضح تأثير تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.

كما تأمل الباحثة الخروج من هذه الدراسة بتقديم مجموعة من النتائج والمقترحات والتوصيات التي من شأنها مساعدة مديري ومحلي الائتمان في البنوك التجارية ومتخذي قرارات الائتمان بها في ترشيد قرارات الائتمان لديهم حفاظاً وحرصاً على حقوق المودعين.

٥. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، وصياغة فروض الدراسة:

تتناول الباحثة في الجزء التالي من الدراسة الأدبيات والدراسات السابقة لمتغيرات الدراسة الحالية، حيث تم تقسيم تلك الأدبيات والدراسات السابقة إلى مجموعتين؛ تختص المجموعة الأولى منها بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت متغير المقدرة الإدارية ومتغير قرار منح الائتمان والعلاقة بينهما ومن ثم صياغة فرض الدراسة الأول، في حين تختص المجموعة الثانية بمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت متغير ضوابط أو آليات حوكمة الشركات ومتغير قرار منح الائتمان والعلاقة بينهما ومن ثم صياغة فرض الدراسة الثاني.

٥-١ مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المقدرة الإدارية وقرار منح الائتمان:

تستعرض الباحثة في الجزء التالي مفهوم وأهمية المقدرة الإدارية، ومفهوم وعناصر الائتمان المصرفي، ثم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المقدرة الإدارية وقرار منح الائتمان.

٥-١-١ مفهوم المقدرة الإدارية:

شكلت محاولة إيجاد تعريف للمقدرة الإدارية تحدياً أمام الباحثين نظراً لصعوبة الفصل بطرق موضوعية بين مدى مساهمة الإدارة، وخصائص الشركة في أداء الشركة (Seay & Williams, 2012)، ويعد هذا أحد أسباب قلة البحوث الأكاديمية التي تتعلق بدراسة تأثير المقدرة الإدارية للمديرين على النتائج الاقتصادية للشركة. بالرغم من ذلك فقد اجتهد العديد من الباحثين في مجالات مختلفة في محاولة إيجاد تعريف للمقدرة الإدارية، فقد استخدم (Helfat et al, 2007) مصطلح المقدرة الإدارية للإشارة إلى قدرة المديرين على تكوين، وتوسيع، وتعديل موارد الشركة. تلي ذلك التعريف الذي قدمه (Harris & Helfat, 2013) والذي يشير إلى أن المقدرة الإدارية لا تؤثر فقط على البيئة الداخلية للشركة وإنما تؤثر أيضاً على البيئة الخارجية لها، في حين عبر (Holcomb et al, 2009) عن المقدرة الإدارية بوجه عام على أنها المعرفة والمهارة والخبرة التي تنتج قيمة لأي شركة، كما عرف (Demerjiane, 2012) المقدرة على أنها القدرة والموهبة الإدارية والتي تتمثل في شخصية وخبرة ودوافع المديرين، وأن السمعة هي تقييم الأطراف الخارجية لهذه العوامل بما يتوافر لهم من معلومات متاحة وفي النهاية يفترض أن تؤدي المقدرة الإدارية الحقيقية إلى تحسين السمعة بمرور الوقت.

وتشير نظرية الصفوف الإدارية العليا Upper Echelons theory إلى أن المقدرة الإدارية تتمثل في بعض الخصائص الإدارية Managerial Characteristics مثل المعرفة والخبرة والمهارات الإدارية ونمط الإدارة وتؤثر هذه الخصائص على الأقل جزئياً في نواتج الأعمال (Huang and Sun, 2017)، فالخصائص الفردية للمديرين تؤثر على كيفية قياس وتفسير مواقف الشركة المختلفة وبالتالي يكون لها تأثير على قرارات الشركة وأدائها (Hessian, 2018).

٢-١-٥ أهمية المقدرّة الإدارية:

تعد المقدرّة الإدارية عاملاً مهماً في تحديد السياسة المالية والتمويلية في الشركة حيث تستطيع الشركات التي لديها مديرون ذوو قدرة إدارية عالية الدخول إلى أسواق رأس المال بشكل أكثر سهولة والذي يؤثر بدوره على السياسة المالية للشركة، وقد أكدت أغلب الدراسات الأكاديمية السابقة والتي درست المقدرّة الإدارية وعلاقتها وتأثيرها بالمتغيرات الأخرى على أهمية المقدرّة الإدارية وعلى الدور المهم والحيوي الذي تساهم به في مجال المحاسبة بشكل خاص وفي سوق الأوراق المالية وفي اقتصاد الدول بشكل عام. حيث أكد كل من (Andreou et al, 2017) و (Lee et al, 2018) على أن الشركات التي لديها مقدرّة إدارية عالية أو لديها مديرين متميزين تستطيع الحصول على فرص استثمارية أفضل ومن ثم أرباح اقتصادية أكبر، وتوصل (Meca & Sanchez, 2018) إلى أن المقدرّة الإدارية تؤثر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية.

وبالتركيز على المقدرّة الإدارية وعلاقتها بالقرارات الائتمانية (موضع الدراسة الحالية) اتجهت أغلب الدراسات السابقة (في حدود اطلاع الباحثة) إلى اتجاه مفاده أن المقدرّة الإدارية تؤثر بشكل إيجابي على قرار منح الائتمان، فقد أوضح كل من (Franco et al, 2017) و (Rahman & Zaman, 2013) أن المقدرّة الإدارية تعد عاملاً حاسماً في القرارات الائتمانية، بينما أكد كل من (Bonsall et al, 2016) و (Francis et al, 2016) على أن المقدرّة الإدارية ترتبط إيجابياً بالتصنيفات الائتمانية وتؤثر بشكل إيجابي على شروط العقود الائتمانية.

٣-١-٥ مفهوم وعناصر الائتمان المصرفي:

وردت تعريفات متعددة للائتمان المصرفي وتدور هذه التعريفات حول معنى واحد، وهو الثقة التي يمنحها البنك لعميله من خلال إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة مقابل فائدة محددة مع تقديم العميل الضمان المناسب. (Cole and Mishler, 1998)، ويتضح من هذا التعريف أن الائتمان المصرفي يقوم على مجموعة من العناصر الرئيسية أهمها ثقة البنك في العميل، إتاحة مبلغ من المال، تعيين مبلغ الائتمان، تحديد الفائدة على الائتمان، تحديد الغرض من الائتمان، تحديد الأجل، الضمانات (أبو النصر، ٢٠١٠).

٤-١-٥ الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المقدرّة الإدارية وقرار منح الائتمان:

على الرغم من كثرة الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي التي تناولت العوامل والأدوات اللازمة لمنح الائتمان والتي ناقشت أغلبها الجوانب المالية فقط للشركة (العميل) طالبة الائتمان إلا أن هناك تزايداً حديثاً للاهتمام بالجوانب غير المالية للشركة والتي قد تؤثر على قرار منح الائتمان مما يستدعي مزيد من الدراسة وخاصة في البيئة المصرية.

ويتناول الباحثة للمقدرّة الإدارية (كأحد أهم الجوانب غير المالية للشركة) وعلاقتها بقرار منح الائتمان وجدت بشكل عام العديد من الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي التي اهتمت بدراسة المقدرّة الإدارية لتوضح أهميتها وعلاقتها بالعديد من المتغيرات الأخرى، فمثلاً دراسة (Andreou et al., 2017) ودراسة (Lee et al., 2018) ربطت المقدرّة الإدارية بقرارات الاستثمار، حيث اتفقت نتائج هاتين الدراستين على أن الشركات التي لديها مقدرّة إدارية عالية أي لديها مديرون متميزون تستطيع الحصول على فرص استثمارية أفضل ومن ثم أرباح اقتصادية أكبر، كما أضافت دراسة (Andreou et al., 2017) أن المقدرّة الإدارية لها دور مهم وحيوي في جذب الاستثمار حتى في ظل وجود أزمة مالية.

بشكل خاص ومن خلال تركيز الباحثة على الدراسات التي تناولت العلاقة بين المقدرّة الإدارية وقرار منح الائتمان وجدت أن أغلب الدراسات السابقة اتجهت نتائجها في اتجاه مفاده أن المقدرّة الإدارية العالية ترتبط إيجابياً بقرار منح الائتمان، حيث تعد المقدرّة الإدارية عاملاً حاسماً في قرارات الائتمان، حيث يعتبر المقرضون نقص المهارات الإدارية أحد الأسباب الرئيسية للتخلف عن سداد القروض، فمن الناحية النظرية تؤثر المقدرّة الإدارية على تسعير القروض البنكية، فالمديرون ذوو القدرات والمهارات الإدارية العالية يمكنهم تحقيق أداء أفضل من خلال اختيار مشاريع أفضل وتنفيذها بشكل أكثر كفاءة، كما يمكن لهؤلاء المديرين تقديم تقارير مالية أكثر موثوقية ومصداقية، ومن ثم الحد من مخاطر المعلومات التي يواجهها المقرضون.

في هذا الإطار بحثت دراسة (Rahman & Zaman, 2013) تأثير المقدرّة الإدارية على تكلفة التمويل بالديون، حيث فحصت الدراسة ١٦٩ شركة تصنيع أمريكية متوسطة الحجم من خلال ١٨ ممارسة إدارية مختلفة تضم أربع فئات؛ (العمليات، الرصد، الأهداف، الحوافز) واستخدمت درجة إجمالية للتعبير عن المقدرّة الإدارية، لتؤكد نتائج الدراسة أن المديرين ذوي المهارات والمقدرّة الإدارية العالية يعززون من القدرة المالية للشركة من خلال خفض تكلفة الشركة للقروض المصرفية، ومن ثم تؤكد نتائج الدراسة أن البنوك تأخذ في الاعتبار بشكل صريح المخاطر الناشئة عن سوء ممارسات الإدارة وانخفاض كفاءة المديرين الإدارية عند تسعير وتصميم عقود الديون.

في سياق متصل اختبرت دراسة (Franco et al, 2017) أثر المقدرّة الإدارية للشركات المقترضة على تسعير القروض البنكية، حيث تكونت عينة الدراسة من ٣٠٣٩ شركة غير صناعية بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم فحص ١٥٣٤٦ قرصاً مصرفياً في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨ وذلك بالاستعانة بقاعدة بيانات Dealscan، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات ذات المديرين المتميزين وذوي المهارات والقدرات الإدارية المرتفعة أقرب لتحقيق تكلفة أقل للديون، حيث تتحكم هذه الشركات في العديد من شروط القروض. وتتميز دراسة (Franco et al, 2017) عن دراسة (Rahman & Zaman, 2013) في عدة جوانب أهمها

أن الدراسة تضمنت عينة أوسع نطاقاً في عدد الشركات، حيث تكونت العينة من ٣٠٩٣ شركة، هذه الآليات في قدرة المديرين الأكفاء على تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية عالية، وقدرتهم كذلك على الإفصاح بشكل كاف. وتخلص الباحثة إلى أن دراسة (Franco et al, 2017) قدمت أدلة تجريبية على أن المقرضين يقدمون بشكل عام أسعار قروض بنكية أكثر ملائمة للشركات ذات المقدرة الإدارية الأعلى.

وجاءت دراسة (Cornaggia et al, 2016) لتختبر ما إذا كان محلو الائتمان يعتبرون المقدرة الإدارية عاملاً مهماً ويؤثر على قرار منح الائتمان ويؤثر على التصنيف الائتماني للشركة والتأكد من أن المديرين ذوي القدرات الإدارية العالية يعتمدون سياسات أكثر كفاءة للاستثمار والتمويل وإدارة المخاطر، وأن كفاءة هؤلاء المديرين تدعم تحسين هيكل رأس المال وتوقيت الائتمان وتصميم عقود الديون وإدارة الأزمات المالية، توصلت دراسة (Cornaggia et al, 2016) إلى أن المديرين ذوي المقدرة الإدارية العالية سوف يتمتعون بتصنيفات ائتمانية أكثر ملائمة مقارنة بأقرانهم، فمن المتوقع أن المديرين الأكثر كفاءة يستطيعون فهم اتجاهات التكنولوجيا والصناعة بشكل أفضل، والتنبؤ بالطلب على المنتجات بشكل أفضل، والاستثمار في المشاريع ذات القيمة الأعلى وبالتالي توليد الإيرادات بشكل أكثر كفاءة، وتمثلت عينة الدراسة في عقود الائتمان طويلة الأجل الصادرة عن وكالة التصنيف الائتماني (S&P) والتي بلغت ٢٥١١٣ عقد ائتمان يغطي الفترة من ١٩٨٧ حتى ٢٠١٣.

في سياق متصل لتوضيح العلاقة بين المقدرة الإدارية والتصنيفات الائتمانية جاءت دراسة (Bonsall et al, 2016) كواحدة من الدراسات الرائدة في هذا الشأن، وتمثلت عينة الدراسة في ٦٨٥١٧ مشاهدة في الفترة ما بين ١٩٨٠ إلى ٢٠١٠، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المقدرة الإدارية ترتبط إيجابياً بكل من الأداء المستقبلي للشركة وكذلك التصنيفات الائتمانية للشركة بينما ترتبط سلباً بانخفاض تكلفة رأس مال الديون.

كما توصلت نتائج دراسة (Donelson et al, 2015) إلى أن المقرضين يعتبرون الشخصية والسمعة والخبرة في الإدارة هي العامل الأكثر أهمية عند اتخاذ قرارات الأقرض، وقد يفوق أحياناً هذا العامل في أهمية الرافعة المالية والسيولة والربحية، كما جاءت دراسة (Francis, 2016) لتؤكد على أهمية المقدرة الإدارية حيث اختبرت هذه الدراسة أثر المقدرة الإدارية على التعاقدات الائتمانية، وتكونت بيانات الدراسة من القروض الخاصة في الشركات العامة الأمريكية، وقد بلغ عدد المشاهدات ١٨١١٨ مشاهدة للقروض البنكية في الفترة من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠٠٩، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها مديرين ذوي مقدرة إدارية مرتفعة تحصل على شروط عقود ائتمان أفضل مثل: تغطيات ائتمانية أقل، وتعهدات أقل صرامة، ومهلة سداد أطول. كما بينت الدراسة أن المقدرة الإدارية ترتبط إيجابياً بالأداء المستقبلي للشركة، وترتبط سلباً بمخاطر التوقف عن السداد في المستقبل. وهو ما يؤكد على أهمية وقوة تأثير المقدرة الإدارية على التعاقدات الائتمانية.

ومن ثم وجدت الباحثة فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت العلاقة بين المقدرة الإدارية وقرار منح الائتمان، أن معظم الدراسات في هذا الشأن قد استخدمت تحليل السلاسل الزمنية لمشاهدات عقود القروض البنكية التي حصلت عليها الشركات خلال فترة زمنية معينة، وإن هذه الدراسات استخدمت مقياس Demerjian, 2012 لقياس المقدرة الإدارية والذي يعد المقياس الأول والرائد في هذا الشأن، كما وجدت الباحثة أن أغلب الدراسات التي تم عرضها اتجهت وأكدت على الدور الإيجابي الذي تلعبه المقدرة الإدارية في التأثير على التصنيفات الائتمانية وشروط عقود الائتمان وكذلك قرار منح الائتمان، بناء على ذلك يمكن صياغة الفرض الأول كما يلي:

الفرض الأول: "يؤثر تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية تأثيراً إيجابياً على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال".

٢-٥ مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وقرار منح الائتمان:

تستعرض الباحثة في الجزء التالي مفهوم حوكمة الشركات، وضوابط أو آليات تطبيقها، ثم الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وقرار منح الائتمان.

١-٢-٥ مفهوم حوكمة الشركات:

قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عام ٢٠١٩ تعريفاً لحوكمة الشركات على أنها النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات، كمجلس الإدارة والمساهمين، وذوي العلاقة ويضع الإجراءات والقواعد اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتقييم ومراقبة الأداء.

ويعرف كل من (Shleifer & Vishny, 1997) حوكمة الشركات على أنها مجموعة الطرق التي من خلالها يمكن لأصحاب رؤوس الأموال في الشركات التأكد بأنفسهم من حقيقة عائداتهم الاستثمارية، وعرف (فوزي، ٢٠٠٤) الحوكمة بأنها مفهوم يشير إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة وبين حملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من حملة السندات والعمال والدائنين والموردين والمستهلكين من جهة أخرى، وعرف (فداوي، ٢٠١٤) حوكمة الشركات على أنها ذلك النظام الرقابي المتكامل الذي تحكمه آليات، وقواعد ومبادئ يجب احترامها لحماية حقوق ملاك الشركة والتصدي لمشكلة الوكالة.

وجاء تعريف حوكمة الشركات من الدليل المصري لحوكمة الشركات والصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية والصادر عام ٢٠١٦ والذي عرف الحوكمة بأنها مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف.

٢-٢-٥ ضوابط أو آليات تطبيق حوكمة الشركات:

يقصد بضوابط أو آليات حوكمة الشركات "الطرق والأساليب التي تستخدم للتعامل مع مشاكل الوكالة التي تنشأ بين الإدارة وحملة الأسهم عموماً، وبين الأقلية من حملة الأسهم وبين الأغلبية المسيطرة منهم"، ويمكن تصنيف آليات الحوكمة إلى فئتين وهما: آليات خارجية وآليات داخلية (التميمي، ٢٠١٨).

ويتركز الباحث على آليات الحوكمة الداخلية الأكثر شيوعاً (وفقاً لما تم الاطلاع عليه في الدراسات السابقة) والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير على قرار منح الائتمان، تتمثل هذه الآليات في خصائص مجلس الإدارة، وهيكل الملكية (Solomon, 2004; OECD, 2019) والتي سيتم تناولها على النحو التالي:

أولاً: خصائص مجلس الإدارة Board Characteristics

يرى (Halme and Huse, 1997) أن مجلس الإدارة يعتبر من الآليات الرئيسية للحوكمة التي يمكن أن تؤثر على قرارات المنشأة وقرارات الاستثمار، حيث من المرجح أن يعمل مجلس الإدارة على مواءمة سلوك المنشأة مع مصلحة أصحاب المصالح وجعله مقبول اجتماعياً، وذلك من خلال تبني السياسات التي من شأنها حماية حقوقهم وتلبية احتياجاتهم ومن ثم يمكن القول أن قرارات الائتمان يمكن أن تتأثر بشكل كبير بخصائص مجلس الإدارة والتي تشمل استقلالية مجلس الإدارة، وازدواجية الدور، حجم (عدد الأعضاء) مجلس الإدارة، وعدد مرات اجتماعات مجلس الإدارة، والخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة، ونسبة النساء في مجلس الإدارة (Rupley et al., 2012). وفيما يلي عرض مختصر لخصائص مجلس الإدارة:

١ - استقلالية مجلس الإدارة Board Independence

يقصد باستقلالية مجلس الإدارة استقلالية أعضائه عن الإدارة التنفيذية للمنشأة، بمعنى أن يكون الجزء الأكبر من أعضائه ليسوا ضمن المديرين التنفيذيين (Habbash, 2016). إن وجود الأعضاء المستقلين من المرجح أن يضيف قدر من الموضوعية والإنصاف فيما يتعلق بالتعامل مع رغبات واهتمامات أصحاب المصالح، كما أنه من المتوقع أن يتعامل المديرين المستقلين بحياد مع جميع السياسات التي تضعها الإدارة حيث أنهم يميلون إلى تشجيع الشركة على الإفصاح عن معلومات أكثر شمولاً لأصحاب المصلحة المرتبطين بها، وبالتالي فإن استقلالية مجلس الإدارة يمكن أن تكون نقطة إيجابية وحافز للبنوك تؤخذ في الاعتبار عند قرارهم بمنح الائتمان.

٢ - ازدواجية الدور Role Duality

إن فصل الأدوار بين شغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير التنفيذي يعتبر من العناصر المهمة لحوكمة الشركات (Cadbury, 1992)، فازدواجية الدور (أي شغل المنصبين من قبل نفس الشخص) تؤدي إلى غياب الفصل بين إدارة اتخاذ القرار والجهة المسؤولة عن مراقبة تنفيذه، بمعنى آخر، لن يتمكن مجلس الإدارة في ظل هذه الازدواجية من مراقبة وتقييم أداء المدير التنفيذي بشكل موضوعي وفعال. في هذا الصدد يعتقد (Ajibolade and Uwuigbe, 2013) أن ازدواجية الدور من المتوقع أن تؤدي إلى الحد من فعالية أنشطة المراقبة الأمر الذي قد ينعكس بالسلب على قرارات الاستثمار والائتمان، فالفصل بين الأدوار من المتوقع أن يعزز من استقلالية مجلس الإدارة ويحد من احتمال إخفاء أي معلومات مهمة حول أنشطة المنشأة.

٣ - حجم مجلس الإدارة Board Size

يعتبر حجم مجلس الإدارة من الآليات المهمة لحوكمة الشركات، حيث من المرجح أن يكون لدى المجالس الكبيرة الحجم عدد أكبر من المديرين المستقلين ذوي الخبرة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل السلوك الانتهازي للإدارة، وفرض نوع من الرقابة على أداؤها، كما أن المجالس الكبيرة من المتوقع أن يتواجد بها عدد من الأعضاء لديهم آراء ووجهات نظر مختلفة تجاه الرغبات والمطالب المتنوعة لأصحاب المصالح، ومن ثم فإن هذا التنوع والاختلاف سيؤدي بالنهاية إلى زيادة الشفافية وإلى المزيد من الإفصاح عن المعلومات، كما أن المجالس الكبيرة تضم مجموعة من الأعضاء لديهم مؤهلات، وخبرات وتربطهم علاقات مع أفراد أو مؤسسات في مختلف المجالات (المالية، القانونية، الصناعية) الأمر الذي يصب بالنفع في مصلحة المنشأة (Ajibolade and Uwuigbe, 2013).

٤ - عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة Board Meetings

المقصود هنا عدد المرات التي يجتمع فيها مجلس الإدارة سنوياً، حيث يعتقد الباحثين في مجال حوكمة الشركات أن فعالية مجلس الإدارة ترتبط بتكرار الاجتماعات التي يعقدها سنوياً، والتي من المرجح أن يكون لها تأثير على جوانب الإفصاح المحاسبي وكذلك قرارات المنظمة (Yunus et al., 2016)، فكلما زاد عدد المرات التي يجتمع فيها مجلس الإدارة كانت عمليات الإشراف والرقابة على الإدارة أكثر.

٥- الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة Directors Experience

لا تقل الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة أهمية عن الخلفية التعليمية لهم، حيث إن الخبرة المهنية التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة ستؤهلهم لأداء أدوارهم بكفاءة من خلال توفير المشورة والنصح للإدارة، ومن ثم مساعدتها في تحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية (Mallin and Michelon, 2011)، فالخبرة العملية لأعضاء مجلس الإدارة وما يملكونه من معارف متعددة يمكن أن تزيد من كفاءة الإدارة وزيادة المنافع التي ستعود على المنشأة ورفع قيمة المنشأة ككل، وبالتالي فإن الخبرة لأعضاء مجلس الإدارة تعتبر آلية هامة وحيوية وتؤخذ بعين الاعتبار من جانب أصحاب المصالح المرتبطين بالمنشأة (كالبنوك) عند قرارهم بمنح الائتمان.

٦- نسبة النساء في مجلس الإدارة Female Directors

من المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات الدعوة إلى زيادة نسبة تمثيل النساء في مجالس إدارة الشركات لتعكس التنوع بين الجنسين؛ فوفقاً لنظرية الوكالة فإن تنوع مجلس الإدارة يزيد من استقلاليته، ومن ثم فرض وجود رقابة ذاتية على سلوك المديرين، كذلك يتيح تنوع مجالس الإدارة فرصة أفضل للحصول على الموارد، وتوفير وجهات نظر مختلفة تدعم وتعزز عملية صنع القرار وتعمل على تنمية العلاقات الخارجية الأكثر فعالية مع مختلف فئات أصحاب المصالح.

ثانياً: هيكل الملكية Ownership Structure

واقترحت الباحثة في ضوء اطلاعها على الدراسات السابقة على النوعين التاليين لهيكل الملكية:

١- هيكل الملكية الإدارية:

ويمثل نسبة ما تمتلكه الإدارة العليا من إجمالي عدد الأسهم التي أصدرتها الشركة.

٢- هيكل الملكية المؤسسية:

ويمثل نسبة ما تمتلكه المؤسسات (البنوك - شركات التأمين- صناديق الاستثمار) من إجمالي عدد الأسهم التي أصدرتها الشركة.

٥-٢-٣ الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حوكمة الشركات وقرار منح الائتمان:

من خلال تركيز الباحثة على الدراسات السابقة التي ربطت حوكمة الشركات بالتصنيفات الائتمانية وتحديدًا بقرار منح الائتمان، وجدت الباحثة العديد من الدراسات السابقة المهمة التي بحثت في دراسة تأثير حوكمة الشركات على التصنيفات الائتمانية حيث جاءت دراسة (Guo, 2015) في المقدمة، تم تصميم تلك الدراسة الكمية لتحديد وتوضيح أثر حوكمة الشركات على التصنيفات الائتمانية في قطاع الضيافة، وتمثلت عينة الدراسة في ١٤٨ شركة ضيافة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن الدراسة قدمت دليلاً تجريبياً يوضح أن شركات الضيافة ذات التكتل والنسبة الكبيرة للمساهمين في هيكل ملكيتها تميل إلى الحصول على تصنيفات ائتمانية أعلى، بمعنى آخر فإن الدراسة أثبتت أن حوكمة الشركات ترتبط بشكل إيجابي بالتصنيفات الائتمانية الأعلى بقطاع الضيافة.

وتأتي دراسة (Alali et al, 2012) لتؤكد على الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في التأثير على التصنيفات الائتمانية للشركات ومن ثم على قرار منح الائتمان، حيث سعت هذه الدراسة إلى تحقيق هدفان الأول: التحقق من مدى تأثير حوكمة الشركات على التصنيفات الائتمانية للشركة، والثاني: دراسة ما إذا كان التحسن في معايير حوكمة الشركات يساعد في تحقيق تصنيفات استثمارية وائتمانية مرتفعة ومهمة للشركات، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة والتي أجريت على عينة من الشركات الأمريكية بلغ حجمها ٢٦٢٨ شركة إلى أن حوكمة الشركات ترتبط إيجابياً بالتصنيفات الائتمانية حيث أن الشركات التي لديها حوكمة قوية تتميز بتصنيف ائتماني عالي، وكذلك التحسين المستمر في معايير حوكمة الشركات يساعد بشكل جلي في تحقيق تصنيفات استثمارية وائتمانية مرتفعة ومهمة للشركة.

ومن خلال عرض المزيد من الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي وجدت الباحثة دراسة (Webb and S-Sharma, 2010) والتي هدفت إلى تقييم المقرضين لقوة و تأثير مجلس الإدارة وكذلك تقييمهم لموثوقية التقارير المالية عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان من عدمه، حيث ساهمت هذه الدراسة في توضيح كيفية تأثير القرارات الائتمانية بتصورات المقرض عن جودة حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية للشركة طالبة الائتمان، وقد تم التعبير عن جودة الشركات من خلال قوة مجلس الإدارة، حيث قام الباحثان بإجراء دراسة تجريبية على ٦٢ مقرض محترف (خبرته لا تقل عن ٣ سنوات في مجال الأقرض) يعملون في اثنين من البنوك التجارية الدولية العامة في سنغافورة، واعتمدت الدراسة التجريبية على مطالبة المقرضين باتخاذ قراراتهم الائتمانية بناء على تقييمهم لموثوقية التقارير المالية وكذلك بناء على قوة مجلس إدارة الشركات المقترضة، حيث توقع الباحثان أن قوة الحوكمة وكذلك زيادة الموثوقية في التقارير المالية ستؤثران على قرار الإقراض، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المقرضين يهتمون في المقام الأول بالمركز المالي للشركة المقترضة، كما أنهم يولون اهتماماً كبيراً أيضاً لقوة مجلس الإدارة وكذلك مدى الموثوقية في التقارير المالية.

كما هدفت دراسة (Bradly et al, 2008) إلى تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية وبين التصنيفات الائتمانية وتسعير السندات. ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء دراسة تجريبية على عينة مكونة من ٧٧٥ شركة عملة في الولايات المتحدة الأمريكية عن الفترة من ٢٠٠١ الي ٢٠٠٧ لمعرفة والحصول على التصنيفات الائتمانية وفحص ٧٤٥٦ عملية رصد للسندات عن نفس الفترة، وأوضحت نتائج الدراسة التجريبية أن المحددات والركائز الأساسية للتصنيف الائتماني للشركة هي حالتها ومركزها المالي وقياس جودة أرباحها وكذلك أن سمات وخصائص الحوكمة المتعلقة بهيكل الملكية وحقوق المساهمين وهيكل مجلس الإدارة وتعويضات ومكافآت المدير التنفيذي تفسر بشكل واضح وكبير الاختلافات في التصنيفات الائتمانية والتي لا يتم

تفسيرها من خلال المركز المالي للشركة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن التصنيفات الائتمانية تكون أعلى بالنسبة للشركات التي لديها نسبة كبيرة من المديرين الذين يتمتعون بخمسة عشر سنة من الخبرة والخدمة في مجلس الإدارة، والشركات التي لديها نسبة أعلى من المديرين الذين يمتلكون الأسهم.

من الدراسات الرائدة في دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والتصنيفات الائتمانية جاءت دراسة (Ashbaugh-Skaife et al, 2006) من أوائل الدراسات التي اهتمت بتحليل هذه المتغيرات والتي أصبحت فيما بعد مرجعاً علمياً هاماً للعديد من الدراسات اللاحقة، حيث بحثت هذه الدراسة عن التحقق من مدى استفادة الشركات ذات الحوكمة القوية من الحصول على تصنيفات ائتمانية أعلى من تلك الشركات ذات الحوكمة الضعيفة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التصنيفات الائتمانية ترتبط عكسياً بعدد كبار المساهمين وسلطة المدير التنفيذي، وترتبط التصنيفات الائتمانية طردياً باستقلال مجالس الإدارة وخبرة مجلس الإدارة.

وبعد عرض الباحثة لبعض الدراسات الخاصة بدراسة تأثير حوكمة الشركات على شروط العقود الائتمانية والتصنيفات الائتمانية وكذلك قرارات الائتمان والتي وجدت أن لحوكمة الشركات أو بعض آلياتها تأثيراً إيجابياً على ارتفاع التصنيفات الائتمانية وبالتالي موافقة المقرضين على منح القروض للشركات، إلا أن هناك ندرة شديدة في الدراسات التي خالفت هذا الرأي (في حدود اطلاع الباحثة) والتي أثبتت أن دور حوكمة الشركات في التأثير على قرارات منح الائتمان كان محدود للغاية، ومن هذه الدراسات دراسة (Zhu and Tang, 2016) والتي هدفت إلى اختبار دور حوكمة الشركات في المشروعات النامية على القرارات الائتمانية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطبيقها على سوق المشروعات النامية بالصين (GEM) Growth Enterprises Market، وتكونت عينة الدراسة من ٣٧٤ شركة من شركات ال GEM المدرجة ببورصة Shenzhen عن الفترة من ٢٠١٢ الي ٢٠١٤، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن حوكمة الشركات ليس لها تأثير على حجم القرض المقدم من البنك، كما أن البنوك تولي اهتمام في المقام الأول والأخير للأداء المالي والقدرة التشغيلية للشركة طالبة الائتمان ومن ثم فإنه ليس لحوكمة الشركات أي دور أو تأثير على القرارات الائتمانية، وترى الباحثة أنه قد تكون نتائج هذه الدراسة مخالفة لأغلب نتائج الدراسات السابقة ويرجع السبب في ذلك إلى اختلاف مجال التطبيق حيث تم إجراء دراسة (Zhu and Tang, 2016) على سوق المشروعات النامية وأن المشروعات النامية تتسم بصفات معينة تختلف عن المشروعات العادية فمعظم الشركات المدرجة بسوق المشروعات النامية تكون صغيرة وذات فترة تشغيل منخفضة نسبياً ولديها بشكل عام مخاطر أكبر من الشركات العادية، مما قد يكون له الأثر في اختلاف نتائج هذه الدراسة عن باقي نتائج الدراسات السابقة.

ومن ثم تود الباحثة الإشارة إلى أن أغلب الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي (في حدود اطلاع الباحثة) أكدت على أن حوكمة الشركات ترتبط إيجابياً مع التصنيفات الائتمانية وشروط عقود القروض ومن ثم قرار منح الائتمان، وأن هذا الاتجاه هو الغالب والسائد في معظم نتائج الدراسات السابقة باستثناء دراسة (Zhu and Tang, 2016) والتي أظهرت أن حوكمة الشركات ليس لها تأثير على حجم القرض المقدم من البنك، بناء على ذلك يمكن صياغة الفرض الثاني كما يلي:

الفرض الثاني: "يؤثر تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى التزام المنشأة بتطبيق ضوابط الحوكمة تأثيراً إيجابياً على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال".

٦. منهجية الدراسة:

٦-١ طريقة الدراسة:

تتمثل طريقة الدراسة في الخطوات أو الإجراءات التي تتبعها الباحثة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفروض، وفي ضوء ذلك فإن طريقة الدراسة الحالية اشتملت في الجانب الميداني أو التطبيقي منها على إجراء دراسة تجريبية على مديري الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية المصرية واستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار صحة فروض الدراسة.

في هذا السياق اعتمدت الباحثة على إجراء دراسة تجريبية حيث إن التجربة أفضل طريقة لاكتشاف العلاقة بين السبب والنتيجة أو بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية و تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بضوابط حوكمة الشركات على المتغير التابع والمتمثل في قرار منح الائتمان، وتعد التجارب أحد المداخل الكمية التي يمكن الاعتماد عليها في مثل هذا الدراسة.

قامت الباحثة باستخدام تصميم 2x2 Factorial Design في إجراء الدراسة التجريبية لقياس مستوى تقييم مديري الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية في القطاع المصرفي المصري للمقدرة الإدارية ولتقييم مدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات لمنشآت الأعمال، ومدى تأثير هذا التقييم على قرار منح الائتمان.

وعليه فإن تصميم التجربة بالشكل السابق بيانه تكون من أربع حالات عملية افتراضية Four Conditions مثلت كل حالة منها تصور لمستوى معين من المقدرة الإدارية ومستوى معين من الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات على النحو التالي:

الحالة الأولى: وفيها يتم صياغة حالة عملية تُظهر مستوى مرتفع من المقدرة الإدارية في مقابل مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة، ويرمز لها بالرمز X_{11} .

الحالة الثانية: وفيها يتم صياغة حالة عملية تُظهر مستوى مرتفع من المقدرة الإدارية في مقابل مستوى منخفض من الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة، ويرمز لها بالرمز X_{12} .

الحالة الثالثة: وفيها يتم صياغة حالة عملية تُظهر مستوى منخفض من المقدرة الإدارية في مقابل مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة، ويرمز لها بالرمز X_{21} .

الحالة الرابعة: وفيها يتم صياغة حالة عملية تُظهر مستوى منخفض من المقدرة الإدارية في مقابل مستوى منخفض من الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة، ويرمز لها بالرمز X_{22} .

ويمكن بيان ما سبق (الحالات الأربعة للتجربة) من خلال الشكل رقم (١) الذي يوضح الحالات الناتجة عن تصميم 2×2 : Factorial Design

المقدرة الإدارية

المستوى	مرتفع	منخفض
مرتفع	X_{11}	X_{21}
منخفض	X_{12}	X_{22}

الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة

شكل رقم (١) الحالات المختلفة لتصميم التجربة

٢-٦- متغيرات الدراسة ومقاييسها:

تمثلت متغيرات الدراسة الحالية في متغيرين مستقلين ومتغير واحد تابع كما يلي:

٢-٦-١- المتغيرات المستقلة:

١- تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية

وتم قياس هذا المتغير من خلال تضمين الحالة العملية الافتراضية لمجموعة من عناصر تقييم المقدرة الإدارية والتي أجاب مديري الائتمان على مستوى تقييمهم لهذه العناصر من خلال مقياس مسافات Interval Scale وتتراوح ما بين مقدرة إدارية مرتفعة جداً وتأخذ الرقم (٥) إلى مقدرة إدارية منخفضة جداً وتأخذ الرقم (١)، وكانت عناصر تقييم المقدرة الإدارية التي تضمنتها الحالة العملية الافتراضية هي:

- متوسط نسبة المبيعات إلى الأصول غير المتداولة.
- متوسط نسبة مجمل الربح إلى المبيعات.
- تطور سعر سهم الشركة في سوق الأوراق المالية.
- متوسط نسبة صافي الربح إلى المبيعات.

٢- تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات

وتم قياس هذا المتغير من خلال تضمين الحالة العملية الافتراضية لمجموعة من آليات وضوابط الحوكمة والتي تم اشتقاقها من الدراسات السابقة وهي أكثر الآليات تأثيراً في قرار منح الائتمان، وقد أجاب مديري الائتمان على تقييمهم لمدى الالتزام بهذه الآليات من خلال مقياس مسافات Interval Scale يتراوح ما بين التزام مرتفع جداً بتطبيق ضوابط الحوكمة وتأخذ الرقم (٥) إلى التزام منخفض جداً بتطبيق ضوابط الحوكمة وتأخذ الرقم (١)، وكانت آليات وضوابط حوكمة الشركات والتي شملتها الحالة العملية الافتراضية ما يلي:

- الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (الازدواجية).
- الملكية المؤسسية.
- نسبة النساء في مجلس الإدارة.
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة.
- خبرات أعضاء مجلس الإدارة.
- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
- الملكية الإدارية.
- حجم مجلس الإدارة.

٦-٢ المتغير التابع: قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال

وتم قياس هذا المتغير من خلال مقياس اسمي Nominal Scale إجاباته عبارة عن إما قرار بنعم (منح الائتمان) أو قرار بلا (عدم منح الائتمان)، وقام مديري ومحلي الائتمان بتحديد قرارهم الخاص بناء على تقييمهم للمتغيرين المستقلين.

٦-٣ مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة الحالية في مديري الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في القطاع المصرفي المصري، وقد اختصت الباحثة البنوك الأربعة الرئيسية الكبرى في هذا القطاع وهي البنك الأهلي، بنك مصر، البنك التجاري الدولي CIB، وبنك قطر الوطني QNB بإجراء الدراسة التجريبية نظراً لأن هذه البنوك الأربعة الكبرى تساهم أرباحها مجتمعة ما نسبته ٧٠٪ من إجمالي أرباح القطاع المصرفي المصري وفقاً لنشرة البنك المركزي المصري لعام ٢٠٢٠.

واعتمدت الباحثة في الدراسة الحالية على أسلوب العينات، وقد قامت الباحثة بتوزيع ١٦٠ حالة عملية افتراضية على مديري الائتمان بالبنوك الأربعة الرئيسية الكبرى موزعة بالتساوي بينهم ٤٠ حالة لكل بنك، وقد روعي التوازن في توزيع الحالات العملية الافتراضية الخاصة بكل بنك بحيث تشمل الـ ٤٠ حالة على الأربعة أنواع من الحالات العملية الافتراضية المطروحة في الدراسة التجريبية. وقد تم توزيع هذه الحالات بالبنوك الأربعة من خلال المقابلة الشخصية التي أجرتها الباحثة، وبلغ عدد الحالات العملية المستلمة والمجاب عنها والصالحة للتحليل الإحصائي ١٤٣ حالة عملية افتراضية بمعدل استجابة قدرة ٨٩,٤٪.

٦-٤ أسلوب جمع البيانات الأولية:

اعتمدت الباحثة في سبيل جمع البيانات الأولية اللازمة لاختبار فروض الدراسة وقياس متغيراتها على حالة عملية افتراضية لإحدى الشركات التي تعمل في مجال الصناعات الغذائية والتي تقدمت بطلب ائتمان مصرفي لأحد البنوك التجارية، وقد قامت الباحثة بإعدادها بعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية المستقلة والتابعة، وشملت الدراسة التجريبية وفقاً لأسلوب 2x2 Factorial Design أربع حالات عملية افتراضية (كما سبق ذكرها)، واعتمدت الباحثة في توجيه هذه الحالات العملية الافتراضية على المقابلات الشخصية مع مديري ومحلي الائتمان بالبنوك التجارية، حيث قام مديري الائتمان بالاطلاع على الحالات العملية والإجابة عليها أثناء المقابلات الشخصية التي تمت معهم.

وقد تم تقسيم كل حالة عملية إلى مجموعة من الأجزاء أو الأقسام، بحيث يختص كل قسم بعرض متغير من متغيرات الدراسة كما يلي:

القسم الأول

شمل بعض البيانات والمؤشرات المالية الرئيسية المفترضة للشركة طالبة الائتمان المصرفي خلال ثلاث أعوام ماضية، وقد تم تثبيت هذا القسم من البيانات المالية في الحالات العملية الأربعة، وذلك لتحديد أثر هذه البيانات في الحالات الافتراضية، وتمثلت هذه البيانات في معدل الربحية على مجموع الأصول في الميزانية نهاية العام، ومعدل الربحية على رأس المال المملوك.

القسم الثاني

شمل هذا القسم مجموعة من البيانات الخاصة بمدى التزام الشركة طالبة الائتمان بتطبيق ضوابط وآليات حوكمة الشركات، ومن ثم تضمن هذا القسم مجموعة من ضوابط وآليات حوكمة الشركات والتي تم ذكرها سابقاً (٨ آليات)، وجددير بالذكر أن الباحثة في هذا القسم قامت بتغيير مستوى التزام الشركة طالبة الائتمان بتطبيق ضوابط الحوكمة (مستوى عالي من الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات - مستوى منخفض من الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات) وفقاً لكل حالة من حالات 2x2 Factorial Design.

القسم الثالث

شمل هذا القسم مجموعة من المؤشرات المتعلقة بتقييم مدى تمتع الشركة طالبة الائتمان المصرفي بمقدرة إدارية ما وذلك من خلال مقارنتها بشركة أخرى راندة في السوق المصرية، ومن ثم تضمن هذا القسم مجموعة من المؤشرات والنسب المالية المعبرة عن المقدرة الإدارية للشركة والتي تم ذكرها سابقاً (٤ مؤشرات)، وأيضاً قامت الباحثة في هذا القسم بتغيير مستوى المقدرة الإدارية التي تتمتع بها الشركة طالبة الائتمان (مستوى مرتفع من المقدرة الإدارية - مستوى منخفض للمقدرة الإدارية) وفقاً لكل حالة من حالات 2x2 Factorial Design.

وبعد عرض الباحثة للحالة العملية الافتراضية الخاصة بإحدى شركات الصناعات الغذائية طالبة الائتمان تلي ذلك تقديم مجموعة من الأسئلة والتي طلب من مديري الائتمان الإجابة عليها، وقد شمل هذا الجزء مجموعة من الأسئلة كما يلي:

السؤال الأول: وفيه طلب من مديري الائتمان تقييم المقدرة الإدارية التي تتمتع بها الشركة طالبة الائتمان، وتم إعطائه مجموعة من الاختيارات (مقياس مسافات Interval Scale) تتراوح ما بين مقدرة إدارية مرتفعة جداً وتأخذ الرقم (٥) إلى مقدرة إدارية منخفضة جداً وتأخذ الرقم (١).

السؤال الثاني: وفيه طلب من مديري الائتمان تقييم مدى التزام الشركة طالبة الائتمان بتطبيق ضوابط وآليات الحوكمة، وتم إعطائه مجموعة من الاختيارات (مقياس مسافات Interval Scale) تتراوح الإجابات ما بين التزام مرتفع جداً بتطبيق ضوابط الحوكمة ويأخذ الرقم (٥) إلى التزام منخفض جداً بتطبيق ضوابط الحوكمة ويأخذ الرقم (١).

السؤال الثالث: وفيه طلب من مديري الائتمان اتخاذ قراره الائتماني سواء بمنح الائتمان أو عدم المنح (سؤال في شكل مقياس اسمي Nominal Scale) بناء على قرائته للحالة العملية الافتراضية وبناء على تقييمه للمقدرة الإدارية التي تتمتع بها الشركة طالبة الائتمان في السؤال الأول ومدى التزام الشركة طالبة الائتمان بتطبيق ضوابط الحوكمة في السؤال الثاني.

وأخيراً تم اختتام الحالة العملية الافتراضية بمجموعة من البيانات الديموغرافية والتي تساعد في إعداد التحليل الإحصائي الوصفي لعينة الدراسة وكذلك في إعداد أي تحليلات إحصائية إضافية، وكانت عبارته عن النوع (ذكر/ أنثى) – المستوى التعليمي (بكالوريوس/ ماجستير/ دكتوراه) – الخبرة (أقل من ٥ سنوات / من ٥ إلى ١٠ سنوات / من ١١ إلى ١٥ سنة / أكثر من ١٥ سنة) – العمر (أقل من ٣٠ سنة / من ٣٠ إلى ٤٥ سنة / أكثر من ٤٥ سنة) – نوع البنك الذي يعمل فيه مدير ومحلل الائتمان (بنك حكومي / بنك قطاع خاص).

٥-٦ اختبارات صلاحية (صدق) وثبات الحالة العملية الافتراضية:

قامت الباحثة بإجراء عدة اختبارات للتأكد من صلاحية (صدق) وثبات الحالة العملية الافتراضية المستخدمة في عملية جمع البيانات، تمثلت هذه الاختبارات في اختبار الصدق (الظاهري)، واختبار الاتساق الداخلي (اختبار الثبات) لبيانات الحالة العملية الافتراضية.

١-٥-٦ اختبار الصلاحية (الصدق) Validity Test

يشير الصدق في القياس إلى مدى قدرة المقياس المستخدم على أن يعكس المفهوم والمضمون الحقيقي للظاهرة أو المتغير الذي يتم دراسته بشكل جامع مانع (قرطام، ٢٠١٧). ويوجد العديد من أشكال الصدق التي يمكن اختبارها بأساليب مختلفة مثل اختبار الصدق الظاهري والذي يعبر عن قدرة المقياس (الحالات العملية الافتراضية) على تناول الموضوع العام الذي تنتمي إليه الظواهر أو متغيرات الدراسة محل القياس، ويتم قياسه بشكل حكيم بواسطة الخبراء المتخصصين في موضوع القياس (قرطام، ٢٠١٧). وتطبيقاً لذلك فقد تمت الاستعانة بالدراسات السابقة لاختيار وصياغة عبارات وأسئلة الحالة العملية الافتراضية، وتم عرض الحالات العملية الافتراضية الأربع على عدد من المحكمين والخبراء في مجال الدراسة، وكذلك في مجال القطاع المصرفي المصري، ومكاتب المراجعة، وتم تعديل بعض الأسئلة والعبارات الواردة بالحالات العملية الافتراضية في ضوء مقترحاتهم.

٢-٥-٦ اختبار الثبات Reliability Test

وتشير خاصية الثبات إلى مدى قدرة المقياس المستخدم (الحالات العملية الافتراضية) على أن يعكس الفروق في الظاهرة أو المتغيرات محل الدراسة بين وحدات المعاينة (مديري ومحلي الائتمان) وكذلك عبر الزمن. (قرطام، ٢٠١٧). وقد استخدمت الباحثة معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لقياس الثبات Reliability والاتساق الداخلي (الصدق الذاتي) Internal Consistency لعبارات وأسئلة الحالات العملية الافتراضية، وتعتبر قيمة معامل ألفا كرونباخ مقبولة إذا كانت أكبر من ٠,٦ أو ٠,٧ في دراسات أخرى (عبد الله، ٢٠١٣)، وتطبيقاً لذلك فقد تم اختبار ثبات الحالات العملية الافتراضية وبلغ معامل ألفا كرونباخ لكافة الأسئلة والعبارات الواردة بها ٠,٨٥ بما يدل على ثبات واتساق جميع العبارات في الحالة العملية الافتراضية، ومما يدل على إمكانية الاعتماد على استجابات مديري ومحلي الائتمان (وحدات المعاينة) بدرجة مرتفعة.

٧. نتائج التحليل الإحصائي:

١-٧ الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة

قامت الباحثة في هذه المرحلة بإجراء عدد من الإحصاءات الوصفية لاستجابات مفردات عينة الدراسة والبالغ عددها ١٤٣ مفردة بالنسبة لمتغيرات الدراسة الرئيسية شملت هذه الإحصاءات: المتوسط الحسابي Mean، الانحراف المعياري Standard Deviation، والتباين Variance، وأقل وأعلى قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وذلك كما يتضح من الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١) الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة

متغيرات الدراسة	أقل قيمة	أقصى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
تقييم المقدرة الإدارية	١	٥	٣,٢٤	٠,٧٣١	٠,٥٣٥
تقييم مدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة	١	٥	٣,٢٢	٠,٨١٥	٠,٦٦٤
قرار منح الائتمان	٠	١	٠,٨٥	٠,٣٦٢	٠,١٣١

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع نتائج تحليل البيانات

يتضح من خلال الجدول رقم (١) السابق أن المتغير المستقل الأول والمتمثل في تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية تراوحت قيمته ما بين ١ وهي مقدرة إدارية منخفضة جداً إلى ٥ وهي مقدرة إدارية مرتفعة جداً بمتوسط حسابي قدره ٣,٢٤ وانحراف معياري قدره ٠,٧٣ عند درجة تباين ٠,٥٤، المتغير المستقل الثاني وهو تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات فقد تراوحت قيمتها ما بين ١ وهي التزام منخفض جداً بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات إلى ٥ وهي

التزام مرتفع جداً بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات بمتوسط حسابي قدره ٣,٢٢ وانحراف معياري قدره ٠,٨٢ عند درجة تباين ٠,٦٦ ، أما فيما يتعلق بالمتغير التابع والمتمثل في قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال نجد أن هذا المتغير وهو متغير اسمي تتراوح قيمته ما بين الصفر وتعني قرار عدم منح الائتمان والواحد الصحيح وتعني قرار منح الائتمان فقد بلغ المتوسط الحسابي له ٠,٨٥ وهو متوسط مرتفع جداً يدل على أن نسبة كبيرة من مفردات عينة الدراسة (محلي ومديري الائتمان المصرفي) قد اتجهت إلى الموافقة على قرار منح الائتمان وهذا ما يدعمه نتائج تحليل الانحدار اللوجستي حيث أن ١٢٢ (حالة) مفردة من مفردات الدراسة وافقت على قرار منح الائتمان في ضوء بيانات الحالات العملية الافتراضية المقدمة لمديري الائتمان وذلك من أصل ١٤٣ حالة عملية تم توزيعها على مفردات عينة الدراسة مما يشير إلى اتجاه مفردات عينة الدراسة إلى الموافقة على قرار منح الائتمان بناءً على تأثرها بتقييم المتغيرين المستقلين وذلك بانحراف معياري قدره ٠,٣٦ عند درجة تباين قدرها ٠,١٣ .

ويوضح الجدول رقم (٢) التالي الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة لكل حالة من الحالات الافتراضية العملية الأربعة كما يلي:

جدول رقم (٢) الإحصاء الوصفي لإجابات مفردات عينة الدراسة للحالات الافتراضية العملية الأربعة

نوع الحالة	عدد المفردات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التباين
الحالة الأولى: مقدر إدارية مرتفعة، وحوكمة مرتفعة	٣٥	٣,٦٣	٠,٦٩٠	٠,٤٧٦
	٣٥	٣,٤٩	٠,٨١٨	٠,٦٦٩
	٣٥	٠,٨٩	٠,٣٢٣	٠,١٠٤
الحالة الثانية: مقدر إدارية منخفضة، وحوكمة منخفضة	٣٤	٣,٠٣	٠,٧٥٨	٠,٥٧٥
	٣٤	٢,٩٤	٠,٨٥١	٠,٧٢٤
	٣٤	٠,٧٦	٠,٤٣١	٠,١٨٥
الحالة الثالثة: مقدر إدارية منخفضة، وحوكمة مرتفعة	٣٧	٣,٠٣	٠,٧٢٦	٠,٥٢٧
	٣٧	٣,٤٩	٠,٧٢٨	٠,٥٣٠
	٣٧	٠,٨٤	٠,٣٧٤	٠,١٤٠
الحالة الرابعة: مقدر إدارية مرتفعة، وحوكمة منخفضة	٣٧	٣,٢٧	٠,٦٠٨	٠,٣٦٩
	٣٧	٢,٩٥	٠,٧٠٥	٠,٤٩٧
	٣٧	٠,٨٩	٠,٣١٥	٠,٠٩٩

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع نتائج تحليل البيانات

الحالة العملية الافتراضية الأولى

تمثلت هذه الحالة في مستوى مرتفع من المقدر الإداري ومستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات، وقد شملت هذه الحالة ٣٥ مفردة من مفردات عينة الدراسة . حيث بلغ متوسط تقييم مديري الائتمان للمقدر الإداري ٣,٦٣ بانحراف معياري ٠,٦٩ عند درجة تباين قدره ٠,٤٨ ، في حين بلغ متوسط تقييم مديري الائتمان لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات ٣,٤٩ بانحراف معياري ٠,٨٢ عند درجة تباين قدره ٠,٦٧ ، كما أوضحت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي متوسط نسبة الموافقة على قرار منح الائتمان في الحالة الأولى بلغ ٠,٨٩ بانحراف معياري ٠,٣٢ ودرجة تباين ٠,١٠ .

الحالة العملية الافتراضية الثانية

تمثلت هذه الحالة في مستوى منخفض من المقدر الإداري ومستوى منخفض من الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات ، وقد شملت هذه الحالة ٣٤ مفردة من مفردات عينة الدراسة . جاء متوسط تقييم مديري الائتمان للمقدر الإداري ٣,٠٣ بانحراف معياري قدره ٠,٧٦ عند درجة تباين ٠,٥٨ ، في حين بلغ متوسط تقييم مديري الائتمان لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة ٢,٩٤ بانحراف معياري ٠,٨٥ عند مستوى تباين ٠,٧٢ ، وكان متوسط نسبة الموافقة على قرار منح الائتمان في الحالة الثانية ٠,٧٦ بانحراف معياري ٠,٤٣ ودرجة تباين قدرها ٠,١٩ .

الحالة العملية الافتراضية الثالثة

تمثلت الحالة العملية الافتراضية الثالثة في مستوى منخفض المقدر الإداري ومستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات، وشملت هذه الحالة ٣٧ مفردة من مفردات عينة الدراسة . بلغ متوسط تقييم مديري الائتمان للمقدر الإداري ٣,٠٣ بانحراف معياري ٠,٧٣ ودرجة تباين ٠,٥٣ ، وبلغ متوسط تقييم مديري الائتمان لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة ٣,٤٩ بانحراف معياري قدره ٠,٧٣ ودرجة تباين ٠,٥٣ ، وكان متوسط نسبة الموافقة على قرار منح الائتمان في الحالة العملية الافتراضية الثالثة ٠,٨٤ بانحراف معياري قدره ٠,٧٣ ودرجة تباين قدرها ٠,١٤ .

الحالة العملية الافتراضية الرابعة

تمثلت الحالة العملية الافتراضية الرابعة في مستوى مرتفع المقدرة الإدارية ومستوى منخفض من الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات ، وشملت هذه الحالة ٣٧ مفردة من مفردات عينة الدراسة . بلغ متوسط تقييم مديري الائتمان للمقدرة الإدارية ٣,٢٧ بانحراف معياري ٠,٦١ ودرجة تباين ٠,٣٧ ، وبلغ متوسط تقييم مديري الائتمان لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة ٢,٩٥ بانحراف معياري قدرة ٠,٧١ ودرجة تباين ٠,٤٩ ، وكان متوسط نسبة الموافقة على قرار منح الائتمان في الحالة العملية الافتراضية الرابعة ٠,٨٩ بانحراف معياري قدرة ٠,٣٢ ودرجة تباين قدرها ٠,١٠ .

٢-٧ نتيجة اختبار تحليل ANOVA لتحديد الفروق في تقييم المقدرة الإدارية والفروق في تقييم مدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة وفقا لنوع كل حالة من الحالات العملية الافتراضية الأربعة

تستعرض الباحثة فيما يلي نتيجة اختبار تحليل ANOVA لتحديد الفروق في تقييم مفردات عينة الدراسة للمقدرة الإدارية وكذلك الفروق في تقييم مدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة وفقاً لنوع كل حالة من الحالات العملية الافتراضية الأربعة كما يوضحها الجدول التالي:

أولاً: نتيجة اختبار ANOVA لتحديد الفروق في تقييم مفردات عينة الدراسة للمقدرة الإدارية
جدول رقم (٣) نتيجة اختبار ANOVA لتحديد الفروق في تقييم المقدرة الإدارية

معنوية الفروق	مستوى المعنوية.	قيمة (F)	مربع الوسط	درجات الحرية	مجموع المربعات	بيان	تقييم المقدرة الإدارية
معنوية	٠,٠٠١	٥,٨٤٥	٢,٨٣٥	٣	٨,٥٠٤	بين المجموعات	
			٠,٤٨٥	١٣٩	٦٧,٤١٢	داخل المجموعات	
				١٤٢	٧٥,٩١٦	الإجمالي	

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع نتائج تحليل البيانات

يوضح الجدول رقم (٣) السابق وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحالات العملية الافتراضية الأربع فما يخص تقييم آراء مفردات العينة لمستوى المقدرة الإدارية لكل حالة وذلك وفقاً لاختلاف آرائهم ، حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,٠٠١ وهو أقل من مستوى المعنوية المفترض ٠,٠٥ مما يدل على أن اختلاف المتوسطات الحسابية لتقييم آراء مفردات عينة الدراسة كانت اختلافات جوهرية وفقاً لاختلاف مستوى المقدرة الإدارية في كل حالة من الحالات العملية الافتراضية الأربعة.

ثانياً: نتيجة تحليل اختبار ANOVA لتحديد الفروق في تقييم مفردات عينة الدراسة لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات

جدول رقم (٤) نتيجة اختبار ANOVA لتحديد الفروق في تقييم مدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات

معنوية الفروق	مستوى المعنوية.	قيمة (F)	مربع الوسط	درجات الحرية	مجموع المربعات	بيان	تقييم مدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات
معنوية	٠,٠٠١	٥,٨٩٦	٣,٥٤٦	٣	١٠,٦٣٨	بين المجموعات	
			٠,٦٠١	١٣٩	٨٣,٥٩٤	داخل المجموعات	
				١٤٢	٩٤,٢٣٢	الإجمالي	

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع نتائج تحليل البيانات

يوضح الجدول رقم (٤) السابق وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الحالات العملية الافتراضية الأربعة فما يخص تقييم آراء مفردات العينة لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات لكل حالة وذلك وفقاً لاختلاف آرائهم ، حيث بلغ مستوى المعنوية ٠,٠٠١ وهو أقل من مستوى المعنوية المفترض ٠,٠٥ مما يدل على أن اختلاف المتوسطات الحسابية لتقييم آراء مفردات عينة الدراسة كانت اختلافات جوهرية وفقاً لاختلاف مستوى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات في كل حالة من الحالات العملية الافتراضية الأربعة.

٣-٧ التحليل الإحصائي الاستنتاجي أو الاستدلالي

في ضوء فروض الدراسة الحالية ومن أجل اختبارها تستعرض الباحثة نتائج التحليل الإحصائي الاستنتاجي باستخدام معادلة تحليل الانحدار اللوجستي المعبرة عن نموذج الدراسة من خلال برنامج SPSS Version 25 وذلك بغرض تحديد وتوضيح مدى وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة للدراسة والمتمثلة في تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية، وكذا تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات على المتغير التابع المتمثل في قرار منح الائتمان المصرفي لمنشآت الأعمال وذلك من خلال النموذج التالي:

معادلة الانحدار اللوجستي:

$$Cr. Dec = \beta_0 + \beta_1 M. Ability + \beta_2 Gov + \varepsilon$$

حيث تشير:

Cr. Dec: إلى المتغير التابع في نموذج الدراسة الحالي والمتمثل في قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.
 $\beta_0, \beta_1, \beta_2$: إلى معاملات نموذج الانحدار للمقدار الثابت β_0 وكذلك للمتغيرين المستقلين β_1, β_2 ,
M. Ability : إلى تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية.
Gov : إلى تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات.
 ε : إلى نسبة الخطأ العشوائي في التقدير.

ويوضح جدول رقم (٥) التالي نتائج تحليل الانحدار اللوجستي لنموذج الدراسة الحالية.
جدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار اللوجستي لنموذج الدراسة الحالية

المتغيرات	معامل الانحدار β	الخطأ المعياري S.E.	اختبار Wald	درجات الحرية df	المعنوية Sig.	الدالة الأسية Exp (β)	معامل التحديد Cox & Snell R Square
تقييم المقدرة الإدارية M. Ability	١,١٢	٠,٤٣٩	٦,٥١٨	١	٠,٠١١	٣,٠٦٦	٠,٢٠
تقييم الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة Gov	١,١٦٣	٠,٣٦٨	٩,٩٩١	١	٠,٠٠٢	٣,٢	
Constant	٥,٠٥١	١,٤٨٦	١١,٥٥١	١	٠,٠٠١	٠,٠٠٦	

المصدر: من إعداد الباحثة من واقع نتائج تحليل البيانات

تشير نتائج جدول رقم (٥) السابق لعدد من المؤشرات المهمة والتي من أبرزها معاملات الانحدار (β) وكذلك مستوى معنويتها (**Sig.**) وقيمة معامل الدالة الأسية لبينا (**EXP**) كما يلي:

فقد بلغت قيمة معامل الانحدار اللوجستي لمتغير تقييم مديري الائتمان للمقدرة الإدارية ١,١٢ عند مستوى دلالة معنوية بلغت ٠,٠١١ وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض وهو ٠,٠٥، وكذلك كانت قيمة الدالة الأسية لها ٣,٠٦٦ مما يدل على وجود تأثير معنوي إيجابي ذي دلالة إحصائية لمتغير تقييم مديري الائتمان للمقدرة الإدارية على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال، حيث أنه كلما ارتفع مستوى تقييم مديري الائتمان للمقدرة الإدارية لمنشآت الأعمال فإنه في المقابل يرتفع احتمال اتجاه مديري الائتمان بالبنوك التجارية لقرار الموافقة على منح الائتمان.

كما بلغ معامل الانحدار اللوجستي لمتغير تقييم مديري الائتمان لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة ما قيمته ١,١٦ وذلك عن مستوى معنوية ٠,٠٠٢ وهو أيضاً أقل من مستوى المعنوية المفترض ٠,٠٥ وبقية دالة أسية ٣,٢ مما يدل على وجود تأثير معنوي إيجابي ذي دلالة إحصائية لمتغير تقييم مديري الائتمان لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط الحوكمة على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإنه كلما ارتفع مستوى تقييم مديري الائتمان لمدى التزام منشآت الأعمال بتطبيق ضوابط أو آليات حوكمة الشركات فإنه في المقابل يرتفع احتمال اتجاه مديري الائتمان بالبنوك التجارية لقرار الموافقة على منح الائتمان.

وفيما يتعلق بمعامل التحديد $COX \& SNELL R^2$ فإنه يشير إلى أن المتغيرين المستقلين في نموذج الدراسة الحالية والمتمثلين في تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية، وتقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات لهما نسبة تأثير على قرار منح الائتمان المصرفي ويستطيعان تفسير قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال بنسبة ٢٠٪ من التباين أو التغيير في قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال الخاص بنموذج الدراسة، ومن ثم يمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار اللوجستي المعبرة عن نموذج الدراسة الحالي في ضوء نتائج التحليل اللوجستي السابق كما يلي:

$$Cr. Dec = 5.051 + 1.12 M.Ability + 1.163 Gov + \varepsilon$$

٨. نتائج اختبار فروض الدراسة:

في ضوء نتائج التحليل الإحصائي الاستدلالي السابق بيانها والخاصة بمعادلة الانحدار اللوجستي تمكنت الباحثة من اختبار فروض الدراسة كما يلي:

الفرض الأول والذي ينص على "يؤثر تقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية تأثيراً إيجابياً على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال"، فقد تم اختبار هذا الفرض وقبوله حيث أوضحت نتائج تحليل الانحدار اللوجستي وجود تأثير إيجابي معنوي لتقييم مديري الائتمان المصرفي للمقدرة الإدارية على قرار منح الائتمان عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥، ومن ثم فإنه كلما ارتفع مستوى تقييم مديري الائتمان للمقدرة الإدارية لمنشآت الأعمال فإنه في المقابل يرتفع احتمال اتجاه مديري الائتمان بالبنوك التجارية لقرار الموافقة على منح الائتمان. وتتفق نتيجة هذا الفرض مع النتائج التي توصلت إليها دراسة كلاً من (Franco et al, 2017, Cornaggia et al, 2016, Bonsall et al, 2016, Francis, 2016).

الفرض الثاني والذي ينص على "يؤثر تقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى التزام المنشآت بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات تأثيراً إيجابياً على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال"، فقد تم اختبار هذا الفرض وقبوله أيضاً حيث أوضحت نتائج تحليل الانحدار

اللوجستي وجود تأثير إيجابي معنوي لتقييم مديري الائتمان المصرفي لمدى الالتزام بتطبيق ضوابط حوكمة الشركات على قرار منح الائتمان عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥، ومن ثم فإنه كلما ارتفع مستوى تقييم مديري الائتمان لمدى التزام منشآت الأعمال بتطبيق ضوابط أو آليات حوكمة الشركات فإنه في المقابل يرتفع احتمال اتجاه مديري الائتمان بالبنوك التجارية لقرار الموافقة على منح الائتمان. وتتفق نتيجة هذا الفرض مع النتائج التي توصلت إليها دراسة كل من (Alali et al, 2012 , Webb and S-) (Sharma, 2010, Bradly et al, 2008 , Ashbaugh-Skaife et al, 2006).

٩. الدراسات المستقبلية:

تستعرض الباحثة فيما يلي مجموعة من الأفكار والمقترحات البحثية التي من الممكن أن تصلح للدراسات والأبحاث المستقبلية:

- ١) ترى الباحثة إمكانية دراسة تأثير بعض آليات الحوكمة الأخرى الداخلية (مثل: لجنة المراجعة – لجنة المكافآت – لجنة التعيينات) والخارجية (مثل: منافسة الأسواق – الاندماج والاستحواذ – التشريعات والقوانين – المراجعة الخارجية) على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال.
- ٢) دراسة بعض المتغيرات الديموجرافية (مثل: النوع - الخبرة - العمر – المركز الوظيفي – مستوى التعليم)، وكذلك بعض المتغيرات التنظيمية (مثل: حجم الشركة – رأس مال الشركة – نوع الصناعة التي تنتمي إليها) كمتغيرات رقابية أو وسيطة في العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية المستقلة والمتغير التابع.
- ٣) دراسة تأثير بعض المتغيرات غير المالية الأخرى بخلاف المقدرة الإدارية ومدى الالتزام بتطبيق ضوابط وآليات حوكمة الشركات على قرار منح الائتمان لمنشآت الأعمال، مثل: نموذج التقييم المتوازن للأداء والمفاهيم الخاصة بالمسئولية الاجتماعية والبيئية.

١٠. محددات الدراسة:

- ١) اختصت الباحثة في مجتمع الدراسة الحالية مديري ومحلي الائتمان المصرفي بالبنوك الأربعة التجارية الرئيسية الكبرى في القطاع المصرفي المصري، وهي: البنك الأهلي، بنك مصر، البنك التجاري الدولي CIB، وبنك قطر الوطني QNB بإجراء الدراسة التجريبية نظراً لأن هذه البنوك الأربعة الكبرى تساهم أرباحها مجتمعة بما نسبته ٧٠٪ من إجمالي أرباح القطاع المصرفي المصري وفقاً لنشرة البنك المركزي المصري لعام ٢٠٢٠.
- ٢) كما اقتصرت الباحثة على دراسة آليات الحوكمة الداخلية الأكثر شيوعاً في الدراسات السابقة العربية والأجنبية وهي: **خصائص مجلس الإدارة** متمثلة في: استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية الدور، حجم مجلس الإدارة، عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة، نسبة النساء في مجلس الإدارة، وكذلك **هيكل الملكية** بنوعيه: هيكل الملكية الإدارية وهيكل الملكية المؤسسية.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- أبوالنصر، عصام عبد الهادي (٢٠١٠)، "دراسة تحليلية لمشاكل قرارات الائتمان في البنوك التجارية من المنظور المحاسبي - دراسة مقارنة بين البنوك المصرية والبنوك الأوروبية"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، كلية التجارة – جامعة الأزهر.
- التميمي، عباس حميد يحيى (٢٠١٨)، "آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة"، *المجلة الدولية للعلوم التربوية والنفسية*، ع ١٩: ٢٠٥ - ٢٣٠.
- الدليل المصري لحوكمة الشركات (٢٠١٦)، الصادر عن مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية، الإصدار الثالث، أغسطس ٢٠١٦، www.eiod.org.
- صيام، أحمد زكريا (٢٠٠٩)، "دور الحوكمة المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الأردنية"، المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال - الجامعة الأردنية.
- فداوي، أمينة (٢٠١٤)، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من الممارسات الإبداعية، رسالة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار: عنابة.
- فوزي، سميحة (٢٠٠٤)، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (٨٢).
- قرطام، وائل (٢٠١٧)، بحوث التسويق – النظريات العلمية والتطبيقات الإدارية، مركز جامعة القاهرة للطباعة والنشر، القاهرة.

ثانياً: مراجع باللغة الإنجليزية:

- Ajibolade, S. O., & Uwuigbe, U. (2013). Effects of Corporate Governance on Corporate Social and Environmental Disclosure among Listed Firms in Nigeria. *European Journal of Business and Social Sciences*, 2, 76-92.
- Alali, F., et al. (2012). "The effect of corporate governance on firm's credit ratings: further evidence using governance score in the United States." *Accounting & Finance* 52(2): 291-312.
- Andreou, Panayiotis C. and Karasamani, Isabella and Louca, Christodoulos and Ehrlich, Daphna (2017). "The impact of managerial ability on crisis-period corporate investment." *Journal of Business Research* 79: 107-122.
- Andreou, Panayiotis C., Dennis Philip, and Peter Robejsek.(2016). "Bank Liquidity Creation and Risk-Taking: Does Managerial Ability Matter?" *Journal of Business Finance & Accounting* no. 43 (1-2):226-259.
- Ashbaugh-Skaife, Hollis, Daniel W. Collins, and Ryan LaFond.(2006). "The Effects of Corporate Governance on Firms' Credit Ratings." *Journal of Accounting and Economics* no. 42 (1-2):203-243.
- Bahri Sales, Jamal, Atabak Baybordi, Mohammad Naghizadeh Aydenlu, and Niloofar Asaldoost. 2015. "Measuring the Effect of Managerial Ability on Earning Quality." *Management Science Letters*:821-826.
- Berglund, N. R., et al. (2018). "Managerial ability and the accuracy of the going concern opinion." *Accounting and the Public Interest* 18 (1): 29-52.
- Bonsall, Samuel B., Eric R. Holzman, and Brian P. Miller. 2016. "Managerial Ability and Credit Risk Assessment." *Management Science* no. 63 (5):1425-1449.
- Bradley, M., et al. (2008). "The effects of corporate governance attributes on credit ratings and bond yields."
- Cadbury, A. (1992). Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance. London: Gee & Co. Ltd.
- Cole, R. A and L.Mishler. (1998), *Consumer and Business credit management*, New York: Mc Grow-Hill.
- Cornaggia, coberly J., Gopal V. Krishnan, and Changjiang Wang. 2016. "Managerial Ability and Credit Ratings." *Contemporary Accounting Research*. Available at SSRN: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2541699>.
- De Franco, G., et al. (2017). "Managerial ability and bank loan pricing." *Journal of Business Finance & Accounting* 44(9-10): 1315-1337.
- Demerjian, P. R., et al. (2012). "Managerial ability and earnings quality." *The Accounting Review* 88(2): 463-498.
- Donelson, D. C., et al. (2015). Debt contracting and financial reporting: Evidence from a survey of commercial lenders. SSRN working paper.
- Francis, Bill B. and Ren, Ning and Sun, Xian and Wu, Qiang, "Do Better Managers Get Better Loan Contracts?". 2016. Available at SSRN: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2793943>.
- García-Meca, E. and I.-M. García-Sánchez (2018). "Does managerial ability influence the quality of financial reporting?" *European Management Journal* 36(4): 544-557.
- Guo, Keni (2015). Investigating the effects of corporate governance on credit ratings in the hospitality industry, Thesis submitted to the faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science in Hospitality and Tourism Management, Blacksburg, Virginia.
- Habbash, M. (2016). "Corporate governance and corporate social responsibility disclosure: evidence from Saudi Arabia." *Social Responsibility Journal* 12 (4): 740-754.
- Halme, M. and Huse, M. (1997). "The influence of corporate governance, industry and country factors on environmental reporting." *Scandinavian Journal of Management* 13(2): 137-157.
- Harris D., Helfat C. E. 2013. Dynamic managerial capabilities. In Augier M., Teece D. (Eds.), *Palgrave encyclopedia of strategic management*. Basingstoke, England: Palgrave Macmillan.

- Helfat C.E, Finkelstein S, Mitchell W, et al. (2007) *Dynamic Capabilities: Understanding Strategic Change in Organizations*. Malden, MA: Blackwell Publishing.
- Helfat, C. E. and J. A. Martin (2015). "Dynamic Managerial Capabilities: Review and Assessment of Managerial Impact on Strategic Change." *Journal of Management* 41(5): 1281-1312.
- Holcomb, T. R., et al. (2009). "Making the most of what you have: managerial ability as a source of resource value creation." *Strategic Management Journal* 30(5): 457-485.
- Holder-Webb, L. and D. S. Sharma (2010). "The effect of governance on credit decisions and perceptions of reporting reliability." *Behavioral Research in Accounting* 22(1): 1-20.
- Huang, X. and L. Sun (2017). "Managerial ability and real earnings management." *Advances in Accounting* 39: 91-104., 91-104
- Kazemi, K. and F. Ghaemi (2016). "A study on the relationship between managerial ability and stock price crash risk of the listed firms on the Tehran Stock Exchange (using data envelopment analysis)." *International journal of humanities and social sciences*: 1380-1392.
- Lee, C.-C., et al. (2018). "Managerial ability and corporate investment opportunity." *International Review of Financial Analysis* 57: 65-76.
- Louizi, A. and R. Kammoun (2015). "Evaluation of corporate governance systems by credit rating agencies." *Journal of Management & Governance* 20(2): 363-385.
- Mallin, C. and Michelon, G. (2011). "Board reputation attributes and corporate social performance: an empirical investigation of the US Best Corporate Citizens." *Accounting and Business Research* 41(2): 119-144.
- OECD (2019), *OECD Corporate Governance Factbook 2019*, www.oecd.org/corporate/corporate-governance-factbook.htm
- Rahaman, M. M. and A. Al Zaman (2013). "Management quality and the cost of debt: Does management matter to lenders?" *Journal of Banking & Finance* 37(3): 854-874.
- Rupley, Kathleen Hertz, Brown, Darrell and Marshall, Scott (2012). *Governance, Media and the Quality of Environmental Disclosure*. *Journal of Accounting and Public Policy*, Volume 31, Issue 6, Pages 610-640.
- Seay, Ryan, and Williams, Tyler . 2012. "The Role of Managerial Ability in Auditor Changes: Does Efficiency Matter?" Working Paper. Patterson School of Accountancy University of Mississippi.
- Shleifer, A. and Vishny, R. (1997) *A Survey of Corporate Governance*. *Journal of Finance*, 52, 737-783.
- Solomon, Jill & Solomon, Aris. 2004, *Corporate Governance and Accountability*, Wiley. In Jones, E. (2004). "Corporate Governance and Accountability", *The British Accounting Review* 36: 459-460.
- Yunus, S., Elijido-Ten, E., & Abhayawansa, S. (2016). Determinants of carbon management strategy adoption: Evidence from Australia's top 200 publicly listed firms. *Managerial Auditing Journal*, 31(2), 156– 179.
- Zhu, K. and W. Tang (2016). The relationship between corporate governance and bank loan financing capacity: Evidence from companies listed on China's GEM. *Service Systems and Service Management (ICSSSM)*, 2016 13th International Conference on, IEEE.

Measuring the effects of bank credit managers' evaluation of Managerial ability and the extent of commitment to applying Governance controls on the decision to grant credit to business Establishments (An experimental study)

Lobna Abdel-Aziz Mostafa Elmelegy

Assistant Lecturer in Accounting Department
Giza Higher Institute for Administrative
Sciences

lobnaelmelegy2020@gmail.com

Ibrahim Mohamed Alsibaey

Professor of Accounting
Faculty of Commerce
Cairo University

Ahmed Fouad Albayoumy

Associate Professor of Accounting
Faculty of Commerce
Cairo University

Abstract

This study aimed to measure the effects of bank credit managers' evaluation of both managerial ability, and the extent of commitment to applying corporate governance controls or mechanisms on the decision to grant credit to business establishments. In the applied side, the study relied on conducting an experimental study for a hypothetical business case for a company requesting credit. It was distributed to a sample of 143 individuals from bank credit managers and analysts in the four major Egyptian commercial banks (National Bank of Egypt - Banque Misr - Commercial International Bank CIB - Qatar National Bank QNB), and the 2×2 factorial design was used in conducting the experimental study; The study found a number of results, the most important of which is the existence of a significant positive effect with statistical significance for the evaluation of bank credit managers for both the managerial ability, and the extent of commitment to applying corporate governance controls on the decision to grant credit to business establishments.

Keywords

Granting Bank credit - Corporate governance controls or mechanisms - Managerial ability - Commercial Banks